

السينوبتيكون الرقمي وإعادة تشكيل المجال العام في الجزائر
دراسة سوسيو-اتصالية لدور الشبكات الاجتماعية في مكافحة الجريمة
*The Digital Synopticon and the Reconfiguration of the Public Sphere in
Algeria*
*A Socio-Communicational Analysis of the Role of Social Media in Crime
Control*

محمد أمزيان برغل

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، bergheul.mohammedameziane@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026 / 05 / 30

تاريخ القبول: 2026 / 05 / 05

تاريخ الاستلام: 2026 / 02 / 03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحوّل المجال العام الرقمي إلى فضاء للمراقبة والمساءلة من خلال ممارسات توثيق الجرائم من قبل المواطنين على شبكات التواصل الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على تحليل مضمون عينة قصدية مكونة من 58 فيديو وبياناً رسمياً صادراً عن جهات أمنية وقضائية جزائرية. كشفت النتائج عن هيمنة المواطنين كمصدر رئيسي لتوثيق الجرائم، وبروز نمط رقابي سينوبتيكي تمارس فيه الكثرة رقابة على القلة. كما أظهرت الدراسة أن تداول الفيديوهات يساهم في تسريع التفاعل المؤسسياتي وتحريك مسارات العدالة، دون أن يرقى غالباً إلى دليل قانوني معتمد. في المقابل، تطرح هذه الممارسة إشكالات قانونية وأخلاقية تتعلق بالخصوصية والوصم الاجتماعي ومشروعية التوثيق، وخلصت الدراسة إلى أن المجال العام الرقمي أصبح فاعلاً مركزياً في إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات في سياق المراقبة الرقمية المعاصرة. الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ السينوبتيكون؛ الشبكات الاجتماعية؛ المجال العام الرقمي؛ صحافة المواطن.

Abstract:

This study analyzes the transformation of the digital public sphere into a space of surveillance and accountability through citizens' crime documentation practices on social media. It is based on a content analysis of a purposive sample of 58 videos and official statements issued by Algerian security and judicial institutions. The findings reveal the predominance of citizens as the primary source of crime documentation and the emergence of a synoptic surveillance pattern in which the many monitor the few. The circulation of such content contributes to accelerating institutional responses and judicial processes, although it rarely qualifies as legally admissible evidence and raises legal and ethical concerns related to privacy and defamation. The study concludes that the digital public sphere has become a central actor in reshaping citizen-institution relations within contemporary digital surveillance contexts.

Keywords: Citizen Journalism; Crime; Digital Public Sphere; Social Media; Synopticon

1. مقدمة

تعرف الجزائر من سنة إلى أخرى نموا لافتا في عدد الجرائم التي تعالجها مختلف السلطات الأمنية والقضائية، تتجاوز مليون فعل مجرم سنويا، حسب إحصاءات رسمية، ما يشكل هاجسا حقيقيا بالنسبة للسلطات وللباحثين في علم الجريمة والظواهر الإنسانية والاجتماعية، حيث يبرز دور الرقابة الرسمية والاجتماعية كعامل مهم في ضبط السلوكيات المنحرفة داخل الفضاء العام.

كما أصبحت المراقبة أحد المفاهيم المركزية في تحليل تحولات السلطة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، لاسيما مع التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الرقمي، فلم تعد المراقبة مقتصرة على الأشكال التقليدية المرتبطة بالدولة ومؤسساتها الضابطة، بل أضحت ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد التقنية والاجتماعية والرمزية، وتُعاد من خلالها صياغة علاقات القوة بين الفاعلين الاجتماعيين والسلطة.

أفرز التحول الرقمي وتنامي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي واقعا اتصاليا جديدا أعاد تشكيل بنية المجال العام، وحوّله من فضاء للنقاش والتداول الرمزي إلى مجال للمراقبة والتوثيق والمساءلة، ففي ظل الانتشار الواسع للهواتف الذكية وسهولة إنتاج وتداول المحتوى، لم يعد المواطن مجرد متلقٍ للأخبار أو شاهدا صامتا على الأحداث، بل أصبح فاعلا اتصاليا يساهم في توثيق الوقائع، بما فيها الجرائم والانتهاكات، وبثها داخل المجال العام الرقمي.

في هذا السياق، برز نموذج المواطن الصحافي الموثق بوصفه فاعلا جديدا في عملية الضبط الاجتماعي، حيث يقوم بتسجيل الأفعال الإجرامية أو السلوكات المنحرفة ونشرها عبر المنصات الرقمية، الأمر الذي يحوّل الفضاء الرقمي إلى آلية مراقبة جماعية، كما يُمكن قراءة هذا التحول في ضوء مفهوم السينوبتيكون (Synopticon)، الذي يعكس معادلة اتجاه المراقبة، من القلة التي تراقب الكثرة، إلى منطلق الكثرة التي تراقب القلة، أي جمهور الانترنت يراقب الجناة أو المتهمين وحتى رجال الأمن والمؤسسات الرسمية ذاتها.

لا تقتصر آثار هذا الشكل من المراقبة على البعد الرمزي أو الإعلامي فحسب، بل تمتد إلى إحداث استجابات فعلية من قبل الجهات الأمنية والقضائية، التي تجد نفسها أمام ضغط المجال العام الرقمي وما يفرضه من مطالب بالتدخل والتحقيق والمساءلة، وبذلك يصبح التوثيق الرقمي أداة غير رسمية لإنتاج الأدلة، وتوجيه الرأي العام، وتسريع التفاعل المؤسساتي مع القضايا المتداولة، وإن كان ذلك يطرح في الوقت نفسه إشكالات قانونية وأخلاقية تتعلق بقرينة البراءة، وحماية الخصوصية، وحدود شرعية التوثيق والتشهير.

تنطلق هذه الدراسة من مقارنة تحليلية تسعى إلى فهم دور المجال العام الرقمي في إعادة تشكيل علاقات القوة بين المواطن والمؤسسات الأمنية والقضائية، من خلال توظيف مفهوم السينوبتيكون بوصفه إطارا نظريا مفسرا، وتهدف الدراسة إلى إبراز كيف يتحول المواطن إلى عنصر رقابي فاعل، وكيف تؤثر المراقبة الجماعية الرقمية في آليات الاستجابة الرسمية، وحدود هذا التأثير في سياق الضبط الاجتماعي وسيادة القانون.

لهذا الغرض، تم صياغة السؤال المحوري لهذه الدراسة على النحو التالي:

كيف تحوّل المجال العام الرقمي إلى فضاء للمراقبة والمساءلة عبر توثيق المواطن الجزائري للجريمة؟

للإجابة على هذا السؤال الجوهرى، تم صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما الخصائص الزمنية والمجالية لمحتوى توثيق الجرائم المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما أنواع الجرائم الأكثر توثيقا من قبل المواطنين داخل المجال العام الرقمي؟
- ما مصادر فيديوهات توثيق الجريمة المتداولة على الشبكات الاجتماعية؟
- ما طبيعة التفاعل المؤسساتي الأمني والقضائي مع الجرائم الموثقة والمتداولة رقميا؟

- ما الإشكالات القانونية والأخلاقية التي تثيرها ممارسة توثيق الجريمة داخل المجال العام الرقمي في الجزائر؟

➤ أهداف الدراسة:

- معرفة الخصائص الزمنية والمجالية لمحتوى توثيق الجرائم المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي
- تحديد أنواع الجرائم الأكثر توثيقاً من قبل المواطنين داخل المجال العام الرقمي
- معرفة مصادر الفيديوهات التي توثق مختلف الجرائم والمخالفات المتداولة على الشبكات الاجتماعية
- الاطلاع على طبيعة التفاعل المؤسساتي الأمني والقضائي مع الجرائم الموثقة والمتداولة رقمياً
- الوقوف على الإشكالات القانونية والأخلاقية التي تثيرها ممارسة توثيق الجريمة داخل المجال العام الرقمي في الجزائر

➤ المنهج:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي هو " طريقة من طرق التفسير بشكل علمي، للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً، عن طريق جمع معلومات معينة عن المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة". (جبيري، ص188)

في بحثنا، تم العمل على وصف دور المجال العام الرقمي في تشكيل رأي عام وتعزيز المراقبة المجتمعية فيما تعلق بالجرائم المنتشرة داخل المجتمع، بالاعتماد على مقاربتين كمية وكيفية تهدف أساساً إلى إبراز العلاقة القائمة بين جمهور الشبكات الاجتماعية والسلطة في معالجة الجريمة وتطبيق العدالة.

➤ أدوات جمع البيانات:

اعتمدنا في هذه الدراسة بشكل أساسي على أداة تحليل الوثائق، وتحليل المضمون.

■ تحليل الوثائق:

تم استخدامها في تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الأمنية والقضائية بخصوص قضايا تم فتح تحقيقات فيها أو تحويلها إلى القضاء أو معالجتها بإجراءات إدارية، انطلاقاً من تداول فيديوهات توثقها على مواقع التواصل الاجتماعي، خلال سنة 2025.

■ تحليل المضمون:

تم توظيفه لتحليل الفيديوهات والمنشورات ومختلف التفاعلات التي تتم على موقع فايسبوك، فيما تعلق بموضوع توثيق الجرائم من طرف المواطنين العاديين وكاميرات المراقبة، من خلال بعض الفئات أبرزها: فئة الزمن (الشهر)، فئة الولاية، فئة نوع الجريمة، فئة الجهة الرسمية المتفاعلة مع المنشورات، فئة طبيعة القرارات والإجراءات، فئة مصدر الفيديو، فئة مصدر ردود الفعل.

➤ مجتمع البحث والعينة:

يضم مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع الفيديوهات التي توثق مختلف الجرائم التي تقع في المجتمع الجزائري ويتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً على فايسبوك. وبغرض حصر مفردات العينة التي تخدم إشكالية الدراسة وتمكننا من جمع البيانات التحليلية اللازمة للإجابة على سؤال الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم اختيار العينة القصدية، حيث وضع لها الباحث مجموعة من الشروط، هي:

- أن تكون المفردة فيديو يوثق جريمة ما أو تجاوزاً أو مخالفة ونشر على موقع فايسبوك.
- أن يكون الفيديو منشوراً سنة 2025.

- أن يكون الفيديو منشورا على إحدى الصفحتين على فايسبوك "الجزائر وما أدراك ما الجزائر" و "الجيريانو".
 - أن يصدر بيان من جهة أمنية أو قضائية بخصوص الفيديو المتداول.
- وبعد البحث والتدقيق والمتابعة طيلة فترة الدراسة تمكن الباحث من الوصول إلى 58 فيديو يستجيب للشروط المسبقة أعلاه، إلى جانب 58 بيانا رسميا صادرا عن جهات أمنية وقضائية.
- تجدر الإشارة إلى أن مفردات العينة التي توصلنا إليها، والتي تمثل القضايا التي فتح فيها تحقيق أممي وقضائي بعد تداول فيديوهات توثق عددا من الجرائم، لا تعكس العدد الهائل للفيديوهات والصور التي تنشر يوميا على مواقع التواصل الاجتماعي ولا يتم التعامل معها من الجهات الرسمية بشكل علني أو عن طريق بيانات للرأي العام، كما أن العينة لا تمثل نسبة عالية من مجمل الجرائم التي تعالجها مصالح الأمن والدرك الوطني سنويا، والجدول الموالي يوضح معدلات الجرائم التي تسجلها نفس المصالح سنويا.
- الجدول 1: يمثل

الجدول 1: يمثل تطور مستوى الجريمة

الأمّن الوطني	الدرك الوطني	
350442 قضية مسجلة	/	2022
376417 قضية مسجلة	787143 فعل مجرم	2023
394189 قضية مسجلة	947449 فعل مجرم	2024

المصدر: من إعداد الباحث

□. المقترح النظري والمفاهيمي:

تنطلق هذه الدراسة من فكرة تشكل مواقع التواصل الاجتماعي كمجال عام يتفاعل فيه الجمهور لتكوين رأي عام حول موضوع مكافحة الجريمة في المجتمع، تتقاطع فيه جملة من المفاهيم على غرار الرقابة المجتمعية واليقظة الرقمية كشكل من أشكال ممارسة الديمقراطية في علاقة بين الأفراد والسلطة، وتجذر مفهوم الصحافي المواطن الذي يوثق عن طريق كاميرا هاتفه الذي بعض السلوكيات السلبية في المجتمع لدفع الجهات الأمنية والقضائية للتدخل في قضايا الشأن العام، رغم بروز أفعال يعاقب عليها القانون على غرار التشهير أو مسألة الصدق في مضامين الشبكات الاجتماعية.

انطلاقا من ذلك، تم الارتكاز على مجموعة من المداخل النظرية لمحاولة فهم الظاهرة محل الدراسة، ونقلها من طابعها المجرد إلى مادة علمية تحتاج إلى تفسيرات نظرية، حيث اختار الباحث مفهوم المجال العام الرقمي كسياق عام، كما سيتم توظيف النموذج السينوبتيكي للمراقبة (Synopticon)، الذي ينطلق من فكرة "الكثرة تراقب القلة".

أولا: المجال العام الرقمي

ظهر المجال العام كمفهوم في كتابات العديد من المؤلفين مثل جون ديوي (John Dewey) ووالتر ليبمان (Walter Lippman) وحنا أرندت (Hannah Arendt) وغيرهم، ليرتبط فيما بعد هذا المفهوم بأعمال الفيلسوف الألماني، يورغن هابرماس، التي أسست منهجيا لنظرية المجال العام ووضعت أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع عموما.

تركز في هذه الدراسة على مفهوم المجال العام في البيئة الرقمية كإطار عام لدراسة دور الشبكات الاجتماعية في تكوين رأي عام حول موضوع الانخراط في مكافحة الجريمة في المجتمع.

1. المفهوم

هناك العديد من الجهود البحثية والنقدية التي تعيد صياغة المفاهيم ومراجعة النظريات التي تفسر الظواهر على الصعيد الواقعي، لتكييفها مع متطلبات البيئة الرقمية بسياقاتها الافتراضية، بما في ذلك إمكانية تأثير المجال العام على الرأي العام، وهنا تبرز عديد الكتابات والأبحاث التي تناولت دور الانترنت في تشكيل الرأي العام من خلال ما يعرف بالمجال العام الافتراضي.

اكتسب مفهوم "المجال العام" شعبية متزايدة بفضل النمو السريع للاتصالات عبر الإنترنت في التسعينيات، حيث توفر الإنترنت والشبكات فرصاً جديدة للتواصل التشاركي، كما توسّع تقنية الانترنت عملية تحويل الرأي الفردي إلى رأي عام، وبفضل الشبكات التفاعلية الجديدة زادت بشكل كبير إمكانية مشاركة المواطنين في الخطاب العام. (Gripsrud and Hallvard, 2010)

يقول Young (2005) إن نمط الاتصال المتوفر من خلال الانترنت شكل فضاء جديداً يمنح الفرصة أمام تشكيل مجال عام، أطلق عليه المجال العام البديل الذي يواجه التحديات الاجتماعية الراهنة، وهو يعتمد على نوعين من الإحساس أحدهما سلبي يتمثل في النظر إلى وسائل الإعلام التقليدية على أنها تخضع لعنصري القوة والمال، والثاني نشيط يتمثل في مواجهة تحديات النظام الاجتماعي ويفتح الباب أمام مساعي التغيير، فالإنترنت يطرح مجالا عاما بديلا يعتمد على التبادل المجاني للأفكار والآراء بين المواطنين ويلعب دورا في هدم الأنظمة المغلقة. (Young, 2005)

إن المجال العام عبر الإنترنت هو مجال محكوم بالصور Image ويتحرك بحقيقة هي المعرفة، حيث تحدد قوته بالمعرفة وليس بعلاقات القوة، ويصبح المصدر الرئيس لشرعية المجال العام الافتراضي هو الإحساس بالجماعة، في حين أن شرعية المجال العام الواقعية كانت تستمد من الهيبة أو مكانة الشخص وأهميته، فالمجال العام الافتراضي يحدث داخل مجال الإنترنت وهو علي حسب تعريف Warren Mayes (2009) "فضاء طبيعي يحدث داخله تفاعل عام تترك فيه الناس مصالحهم الخاصة وينشغلون بالقضايا ذات الطابع الاجتماعي العام، يسهل النفاذ إليه" (Paulmayes, 2009)

لقد أشار كونيز Cones منذ عام (1997) - وهي بداية مبكرة - إلى أن "الإنترنت روج لمجال عام جديد، سهل عملية التشاور والمناقشات والتبادل الديمقراطي للأفكار والآراء، ووصفه بأنه فضاء افتراضي يحسن عملية الديمقراطية"، وهو ما يتفق مع طرحه هابرماس في أن المجال العام هو مجال حياتنا الاجتماعية، ويتشكل عندما يدخل الناس في تفاعل إنساني عقلائي.

كما تشير رايسز Zize Rissi (2002) إلى أن الإنترنت ساعدت في تشكيل المجال العام البديل الذي يضم الأفراد الخارجين عن علاقات القوة والمهمشين، والمقصود هنا بالمهمشين هم الأفراد الذين لم تمكنهم امتيازاتهم من المشاركة في المجال العام الواقعي، ويتم الحكم على الأفكار طبقاً لجدارتها وليس عبر مكانة الشخص المتحدث، ويتناسب ذلك مع ما طرحه هابرماس من أن المجال العام هو سعي مأساوي لرُشدٍ شبه مستحيل، في إشارة إلى استحالة تشكل المجال العام المثالي. (Rissi, 2002)

المجال العام لا يقتصر فقط على التفاعل المباشر وجها لوجه واللقاء الفردي، حيث أعطى الانترنت للناس الفرصة لفعالية إشراك أنفسهم في الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى ذلك يمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة لأي شخص وفي أي مكان، حتى الفئات المهمشة أو أفراد المجتمع يشاركون الآن في القضايا الاجتماعية والسياسية الحالية من خلال معرفة أحدث المعلومات والقضايا الاجتماعية بمعدل أسرع بكثير، وذلك بفضل الخصائص المتأصلة في الانترنت". (قياتي، 2022)

من هذا المنظور، تتبنى هذه الدراسة مقاربة تحليلية مركبة تسعى لربط مفهوم المجال العام الرقمي بوصفه فضاءً لإنتاج الأدلة، وبين نظرية الضبط الاجتماعي التشاركي، حيث تنطلق الدراسة من فرضية أن توثيق الجرائم عبر الفيديوها ونشرها يمثل ممارسة لـ 'المراقبة من أسفل' (Sousveillance)، والتي تتحول

بفعل الضغط الرقمي والتداول الكثيف إلى أدلة جنائية من مصادر مفتوحة تستوجب تدخل السلطات القضائية، وبذلك، لا يبقى المجال العام الافتراضي مجرد منصة للتعبير والنقاش، بل يتحول إلى رادار مجتمعي يساهم في تفعيل السلطة العقابية للدولة، وهو ما سيتم الوقوف عليه من خلال الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

ثانياً: النموذج السينوبتيكي للمراقبة

في 1997، تضمن العدد الثاني من مجلة "علم الجريمة النظري" مقال توماس ماتيوسون الشهير "مجتمع المشاهدين" والذي كان له تأثير واسع في النظرية الاجتماعية، وفي دراسات المراقبة وعلم الجريمة، حيث طرح النموذج السينوبتيكي للمراقبة أي "الكثرة" تراقب "القلة" خصوصاً في البيئة الرقمية ثنائية الاتجاه، بديلاً لما جادل عليه فوكو (Foucault) من خلال مفهوم المراقبة بالنموذج البانوبتيكي (Panopticon) حيث "القلة" تراقب "الكثرة"، من خلال التلفزيون تحديدًا، وهو أحادي الاتجاه، حيث يؤثر المذيعون المشهورون وصناع الرأي في الجمهور وفي صناعة الرأي العام، وحلت المراقبة محل مظاهر السلطة السيادية كوسيلة أساسية للسيطرة الاجتماعية. (Doyle, 2011)

أدت الأشكال الحديثة للاتصال بالإنترنت، لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار الهواتف الذكية المزودة بكاميرات الفيديو، إلى ظهور تحديات وفرص جديدة أمام قوات الأمن، أدت إلى ظهور شكل أوسع من "اليقظة الجديدة المعولمة" على مواقع التواصل الاجتماعي والتي يطلق عليها اسم السينوبتيكون، حيث الكثرة تراقب القلة، إذ درست بعض الدراسات التي اعتمدت على النموذج السينوبتيكي للمراقبة (لي وماكغفرن، 2013؛ ماوبي، 2012؛ راينر، 2008)، كيف تستجيب الشرطة نفسها لتحديات مواقع التواصل الاجتماعي. وهنا يشير مفهوم السينوبتيكون إلى كيفية استجابة الفرد أو المؤسسة للمراقبة الاجتماعية الشاملة والمنشرة في كل مكان (أي مراقبة الكثيرين للقليلين). (Adorjan and Ricciardelli, 2021)

يقول مائيسن في مقاله الشهير إن وسائل الإعلام الجماهيرية تمثل نظامًا موازيًا للتحكم، من خلال نظام "السينوبتيكون" (Doyle, 2011) وهو ما ذهب إليه كاستلز الذي يرى أنه على الرغم من أهمية السياسة الإعلامية التقليدية، إلا أن تطور شبكات الاتصال التفاعلية الأفقية قد أدى إلى ظهور شكل جديد من أشكال التواصل، وهو التواصل الذاتي الجماهيري عبر الإنترنت وشبكات الاتصالات اللاسلكية، وفي ظل هذه الظروف، باتت السياسات الثورية والحركات الاجتماعية قادرة على التدخل بشكل أكثر حسماً في فضاء الاتصال الجديد.

كما توجد فرص جديدة ومتعددة للمقاومة في عصر الويب مثلما يقول بيكارد، 2008، الذي يرى أن هناك أدلة دامغة على أن الإنترنت يواصل تعزيز إمكانية ممارسة مجموعة متنوعة من الممارسات الديمقراطية، بل إنه يُضخّم حتى أكثر أشكال الديمقراطية راديكالية. (Doyle, 2011)

من هذا المنطلق، تركز هذه الدراسة في أحد جوانبها على نموذج "السينوبتيكون"، حيث يراقب مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي وهم يشكلون الكثرة، الفرد الذي يرتكب الجريمة، حيث تؤدي الفيديوهات إلى "الفضيحة العلنية" كآلية للضبط الاجتماعي، فيما تصبح المشاهدة الجماعية للفيديو نوعاً من العقوبة المعنوية قبل القانونية، وهنا تكون الرقابة متعددة من المجرم إلى رجل الأمن أو رجل القضاء، فنشر فيديوهات الجرائم وتشكيل رأي عام حول هذه الأفعال يستهدف تحريك الجهات المخولة بحفظ النظام العام ومعاقبة الفاعلين، وهذا ما يظهر في النصوص والتعليقات المصاحبة للفيديوهات بحيث يتم إضافة حسابات أو صفحات فايسبوكية تابعة للشرطة أو الدرك عبر خاصية (Identifier une personne) للمنشور كنوع من الوسم والمطالبة بالتدخل.

ثالثاً: اليقظة الشعبية الرقمية

إذا كانت الدراسات المبكرة قد وضعت تعريفاً أولياً لليقظة الشعبية استناداً إلى التاريخ الأمريكي، فقد ركزت الدراسات الجنائية والاجتماعية والأنثروبولوجية الحديثة على ممارسات وأنشطة اليقظة الأهلية في هذا المجال، على المستويين العالمي والمحلي.

يُعرف تروتييه (Trottier) اليقظة الشعبية الرقمية بأنها "عملية يشعر فيها المواطنون بالإهانة الجماعية من نشاط مواطن آخر، ويردون من خلال رد فعل منسق على منصات الإعلام الرقمي، بما في ذلك الأجهزة المحمولة ومنصات التواصل الاجتماعي". (Trottier, 2017)

تشير اليقظة الأهلية الرقمية، إلى مبدأ أساسي هو "التشهير"، أي مشاركة التفاصيل الشخصية للهدف عن طريق نشرها وتوزيعها على مواقع عامة "التشهير الإلكتروني"، وبحسب تروتييه، أدى ظهور وسائل الإعلام الاجتماعية وامتدادها جغرافياً إلى زوال أي حاجز جغرافي. (Walsh, 2014)

كما يقول ريجل: "إن تفاعلية التعليقات، وقصرها، وعدم تزامنها، تجعلها مرتبطة بالسياق بشكل خاص، ولكن سياقها يضيع بسهولة عند إعادة توجيهها وتغريدها، وبالتالي، قد يكون المحتوى المُدين على الإنترنت راسخاً في سياق معين حيث يتضرر فرد أو جماعة معينة، ومع ذلك، يستمر هذا المحتوى في الوجود خارج هذا السياق، وقد يُسبب عواقب غير متوقعة للمتورطين".

حتى عند التركيز على التواصل عبر الوسائط الرقمية، يبدو أن اليقظة الأهلية تمتد لتشمل ممارسات مثل التشهير الإلكتروني ١٦، فضلاً عن "التصيد الإلكتروني، والنشاط الإلكتروني، وعمليات التجسس الإلكتروني التي يقودها المواطنون، والتعهد الجماعي". (Gilles and others, 2020)

في هذا الإطار، أظهر تحليل بيانين للدرك الوطني وجود حالتين تم فيهما تقديم معلوماتين مغلوطين حول قضيتين إحداهما تتعلق بظهور فتاة في فيديو تقوم بتعذيب والدتها وفيديو آخر يوثق شجاراً قتل على مواقع التواصل الاجتماعي إنه حرب عصابات منظمة، وبعد التحقيق اتضح أن الحالة الأولى تتعلق بفتاة وأمها تعانيان من أمراض عقلية، حيث تم إيداع المتهمة في مستشفى للأمراض العقلية، أما الثانية فتتعلق باعتداء نتيجة نزاع بين عائلتين على عكس ما تم تداوله والترويج له بأن المشكلة سببه عصابة لبيع وترويج المخدرات.

لهذا يشير الباحثون إلى ضرورة استشعار المسؤولية الاجتماعية عبر مواقع التواصل، وهي أن يتحلى المرء بالمسؤولية نحو تصرفاته وأقواله ونشره للمعلومات وتواصله مع الغير عبر هذه المواقع، فلا ينشر الأكاذيب والأقاويل والأخبار بدون تحقق وبدون دليل، كذلك لا يدعو إلى أفكار هدامة في المجتمع الذي يعيش فيه، ونعني بالأفكار الهدامة ما قد يخالف منظومة أخلاق المجتمع وثقافته وعقيدته وقوانينه. (المقدادي، 2013)

رابعاً: الشبكات الاجتماعية

يعرفها عثمان حمزة بأنها "مواقع تشكل مجتمعات إلكترونية ضخمة وتقدم مجموعة من الخدمات التي من شأنها تدعيم التواصل والتفاعل بين أعضاء الشبكة الاجتماعية من خلال الخدمات والوسائل المقدمة مثل التعارف والصدقة، والمراسلة والمحادثة الفورية وإنشاء مجموعات اهتمام وصفحات للأفراد والمؤسسات المشاركة في الأحداث والمناسبات ومشاركة الوسائط مع الآخرين كالصور والفيديو والبرمجيات". (حمزة، 2012)

أما ماك سويتي (Mcswete) فيعرفها بأنها "منظمة عصرية غيرت في أسلوب الحياة من حيث الإدارة والممارسة". (Mcswete, 2009)

خامساً: صحافة المواطن

عرفها كل من "شاين بومان" و "كريس ويليس" بأنها: "نشاط يقوم به أشخاص من عامة الناس، يلعبون دورا نشيطاً في عملية جمع وتحليل ونشر الأخبار والمعلومات عبر وسائل الاتصال المختلفة على الشبكة الرقمية ووسائلها المتنوعة". (عباس، 2008)

وقد ربط ديبارشونغ (Debareh Schung) بين صحافة المواطن وبين الأنشطة والآليات المرتبطة بها حيث عرفها على أنها "مجموعة متنوعة من الأنشطة يقوم بها مجموعة متنوعة من الجمهور عبر منابر إعلامية متنوعة، تتضمن الصور والفيديوهات والصوت، وتستخدم الهاتف المحمول، كما تقوم على الكتابات الإخبارية على المستوى المحلي". (زكي، 2014)

سادسا: الجريمة

الجريمة هي "سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، فالجريمة هي السلوك الذي يرتكبه الفرد ويقابل بالرفض التام والعقوبة من طرف المجتمع الذي يتواجد فيه". (لمزي وحية، 2014)

من وجهة نظر سوسيولوجية هي "رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وأنها أي فعل فردي أو جماعي، يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع". (عبيد، 1993)

أما الجريمة من الناحية القانونية فهي "كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون، أو ذلك الفعل الذي نص القانون على تحريمه ووضع جزاء على من ارتكبه". (عزيز وعيسوي، 2021)

□. الفايسبوك كمجال عام رقمي للمراقبة الاجتماعية

أولا: توثيق ونشر فيديوهات الجرائم على فايسبوك

انطلاقا من الملاحظة والمتابعة المستمرة لعدد الصفحات قبل وأثناء إجراء هذه الدراسة يتضح جليا أن الصور والفيديوهات التي توثق الجرائم المختلفة التي ترتكب في الفضاء العام يتم إرسالها ونشرها لأول مرة في حسابات بعض الصفحات الجزائرية التي يتابعها الملايين، ليتم فيما بعد التفاعل معها ومشاركتها في صفحات ومجموعات وحسابات شخصية أخرى، حيث تبرز في السنوات القليلة الماضية صفحتان مهمتان من حيث الانتشار والمتابعة، وخصوصا في جزئية نشرهما لمضامين ومنشورات تهتم بتوثيق جميع أنواع الجريمة والسلوكيات الخاطئة في المجتمع، وهما صفحتا "الجزائر وما أدراك ما الجزائر" و "الجيريانو".

تحظى صفحة "الجزائر وما أدراك ما الجزائر" التي تم إنشاؤها بتاريخ 16 جانفي 2012 بمتابعة كبيرة، حيث تجاوز عدد متابعيها 4 ملايين و300 ألف (إلى غاية نهاية شهر جانفي 2026)، وهي صفحة وطنية جزائرية تهتم بنشر الأحداث اليومية والأخبار الوطنية والدولية.

الملاحظ في الفيديوهات التي نشرت على هذه الصفحة حول موضوع الدراسة في فترة البحث أن مستوى التفاعل معها من قبل المتابعين لم يكن بالوتيرة نفسها، حيث تحظى بعض الفيديوهات بملايين المشاهدات فيما تحقق أخرى بضعة آلاف مشاهدة، ثم نجد استخدام الرموز التعبيرية في المرتبة الثانية حيث تتجاوز في بعض الأحيان 100 ألف أيقونة فيما لا تتجاوز بضعة آلاف مرات أخرى، ثم نجد التعليقات ببضعة آلاف، وأخيرا مشاركة الفيديوهات ببضعة آلاف وأحيانا بعشرات المشاركات فقط.

أما صفحة "الجيريانو"، فهي تهتم أيضا بأخبار الجزائر ونشر مختلف الأحداث، تخطى عدد متابعيها عتبة 1 مليون و300 ألف (إلى غاية نهاية شهر جانفي 2026).

مع العلم أن هاتين الصفحتين تم حجبهما أو حذفهما أكثر من مرة بسبب التبليغات أو مخالفة قوانين شركة ميتا، فايسبوك حاليا.

الملاحظ في الفيديوهات التي نشرت على هذه الصفحة حول موضوع الدراسة في فترة البحث أن مستوى التفاعل معها من قبل المتابعين لم يكن متقارباً، فأحياناً يكون التفاعل كبيراً جداً وفي أحيان أخرى صغيراً، حيث تحظى بعض الفيديوهات بملايين المشاهدات فيما تحقق أخرى بضعة آلاف مشاهدة، ثم نجد استخدام الرموز التعبيرية في المرتبة الثانية حيث تتجاوز في بعض الأحيان 100 ألف أيقونة فيما لا تتجاوز بضعة آلاف مرات أخرى، ثم نجد التعليقات ببضعة آلاف، وأخيراً مشاركة الفيديوهات ببضعة آلاف وأحياناً بعشرات المشاركات فقط.

بالعودة إلى قراءة سريعة في مستوى التفاعل مع الفيديوهات المتعلقة بمكافحة الجريمة على الصفحتين، يمكن ربط تذبذب مستويات التفاعل بالتبريرات التالية:

- عدد المشاهدات: تحظى الفيديوهات المتعلقة بالسرقة والاعتداءات باستخدام الأسلحة البيضاء بمتابعة كبيرة تصل إلى ملايين المشاهدات، بالنظر إلى جسامة الأفعال المرتكبة من قبل المتهمين أو الجناة،
- استخدام الأيقونات والرموز التعبيرية: يكون عادة أكبر من التعليقات والمشاركات، بالنظر إلى أن استخدام الأيقونات التعبيرية السبع (توافق، إعجاب، ضحك، بكاء، تضامن، غضب، دهشة) سهل ويتم بمجرد النقر.

- التعليق بالكتابة: يتطلب التعليق بكتابة كلمة أو كلمتين أو جملة وفي بعض الأحيان فقرة أو فقرتين أو أكثر، تركيزاً وجهداً أكبر، وهو يحمل وجهة نظر واضحة وصريحة من طرف المتفاعلين، إما بالتأييد أو المعارضة، أو حتى الحياد.

- مشاركة الفيديو أو المنشور: عادة ما يكون عدد المشاركات محدوداً رغم أنه يتم بمجرد النقر واختيار صديق أو صفحة أخرى لتتم المشاركة، وهنا يمكن القول أن عدم مشاركة الفيديوهات بشكل كبير مقارنة بعدد المشاهدات مثلاً، قد يرجع إلى عدم رغبة المتفاعلين في مشاركته مع آخرين، أو وجود اعتقاد بأنه منتشر بشكل كاف.

كما يمكن القول أن جميع أشكال التفاعل مع المنشورات والفيديوهات يعكس نوعاً من النقاش والتعبير عن الرأي حول الموضوع المثار، وتحليلها بشكل متكامل يسمح للباحث بتحديد مستوى النقاش العام والحكم على الموضوع إن كان قد تحول إلى قضية رأي عام أم هو مجرد حدث محلي ويخص جمهوراً معيناً أو منطقة جغرافية معينة.

هنا يجدر التأكيد على أن التدوين والتفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلقا مجتمعات افتراضية تكونت حول مشاغل مشتركة سياسية واجتماعية وفنية ورياضية ومهنية وظهرت في المجال السياسي خاصة نقاشات ذات طابع عام أو تهتم بالشأن العام، لكنها لا تشتغل بالضرورة وفق النموذج الهابرماسي العقلاني، لأنها ليست دائماً فضاءات للتنوع الفكري والسياسي للمشاركة والنقاش برصانة، بقدر ما هي فضاءات يحكمها الانسجام الفكري، يعبر فيها المشاركون عن أفكارهم وآرائهم، في حين يتسم بعضها الآخر بالتنافر الفكري والعدائية السياسية، حيث امتلكت هذه الجماعات الافتراضية القدرة على الفعل داخل هذا الفضاء من خلال إنتاج المضامين السياسية والثقافية. (بن عميروش ولمشوشني، 2019)

وبالتالي فإن الجمهور هو مجموعة محددة تظهر أو يتم تصورها كفاعل اجتماعي (أو هيئة قضائية سابقاً) فيما يتعلق ببعض القضايا الاجتماعية الهامة والمثيرة للجدل (والتي تُفهم تقليدياً على أنها نقيض للجمهور أو عامة الناس)، وتستند إلى جماعات اجتماعية قائمة بالفعل في المجتمع المدني.

كما أن وجود مجال عام أمر حيوي لكي يصبح الجمهور مرئياً من خلال الرأي العام، والجمهور الفاعل شرط ضروري لوجود المجال العام فعلياً، لا وجود لجمهور بدون مجال عام، ولا مجال عام بدون جمهور.

فهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً - كنظام ومكوناته التي يجب أن تُنتج نتائج متوافقة مع الهدف المحدد - (Gripsrud and Hallvard, 2010)

ثانياً: التطبيقات الأمنية الرقمية الموجهة للتبليغ عن المخالفات والجرائم

من خلال تحليل بيانات الجهات الأمنية والقضائية في هذه الدراسة، تكررت دعوة المواطنين إلى ضرورة التبليغ عن الجرائم المختلفة بطرق قانونية وتفادي نشر الصور والفيديوهات التي توثقها على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال تطبيقات الكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بقوات الشرطة والدرك أو عبر الأرقام الخضراء المخصصة للنجدة أو التبليغ، وهنا يمكن الحديث عن تطبيقين الكترونيين مهمين، هما:

1. تطبيق "ألو شرطة" (الشرطة الجزائرية، 2024)

هو أحد تطبيقات الهواتف الذكية المجانية في مجال التبليغ عن مختلف المخالفات والجرائم والانتهاكات في الفضاءات الخاصة والعامة، أطلقتها المديرية العامة للأمن الوطني وهو متاح للتحميل على موقعها الإلكتروني أو عبر متاجر "Store Google Play".

تعرفه المديرية العامة للأمن الوطني على أنه "برنامج يسمح بتمتين العلاقة بين المواطن والشرطة وبالتالي الحفاظ على أمنه وممتلكاته، فمن خلال الهاتف الذكي واستعمال مصدر اتصال أنترنت يتسنى للمواطن التبليغ عن أي حدث لافت للانتباه ومتعلق بالسلامة العمومية في الطريق العمومي (نكبات، حادث، إتلاف الممتلكات العمومية، الكوارث الطبيعية، المساس بالنظام العمومي، عنف، سرقة، تخريب، اعتداء، اختطاف الأطفال، حادث مرور، عائق في الطريق العام، وغيرها)".

جاء هذا التطبيق لمواكبة التطور الحاصل في مجال الاتصالات والفضاء الرقمي والتزايد اللافت لمستخدمي الهواتف الذكية الموصولة بشبكة الانترنت، بعيدا عن النمط الحضور في التبليغ داخل مراكز الشرطة أو الاتصال على الأرقام الخضراء المجانية، إذ يتيح تطبيق "ألو شرطة" التبليغ عن الحدث اللافت "عن طريق إرسال صور وكذا الإحداثيات الجغرافية بطريقة آلية بالاعتماد على نظام (GPS)، كما توفر هذه الخدمة، في حالة وجود شخص في خطر، إمكانية إرسال إنذار إلى مصالح الشرطة وذلك بواسطة أخذ آني للصور عن طريق الكاميرا الأمامية والخلفية للهاتف الذكي أو بواسطة رسائل صوتية".

كما يتضمن هذا التطبيق سياسة الحفاظ على الخصوصية والأمان، في خطوة لحماية هويات المبلغين طيلة عملية معالجة مختلف القضايا من التبليغ إلى غاية إصدار الأحكام القضائية في حال إحالتها على العدالة.

وتشير المادة 7 المتضمنة في الشروط العامة لاستخدام التطبيق إلى كون إدخال المستخدم لبياناته الشخصية يبقى اختياريًا، وهي (اللقب، الاسم، العنوان، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني)، وهي "تسمح بالاتصال بالمواطن عند اللزوم في إطار معالجة الإنذار أو الحدث اللافت للانتباه والمبلغ عنه، عبر البريد الإلكتروني، الرسائل النصية أو الاتصالات الهاتفية".

كما تضيف المادة 9 بشكل واضح أنه إلى جانب البيانات الشخصية الاختيارية المذكورة سابقا، فإن التطبيق يجمع بطريقة آلية معلومات إضافية، تتعلق أساسا بـ:

- الإحداثيات الخاصة بالموقع الجغرافي للمستعمل لتحديد مكان الحدث أو التنبيه المرسل، مما يمكن مصالح الشرطة بالتدخل الفوري والإنقاذ الفعّال.
- الصور المأخوذة بصفة آنية (بواسطة الكاميرا الخلفية والأمامية للهاتف الذكي)، وذلك في حالة استعمال وظيفتي "إنذار" أو "تبليغ عن حدث".
- التسجيل الصوتي وذلك في حالة استعمال وظيفة "رسالة صوتية".
- الرقم التعريفي للهاتف الذي يمكن من تصنيف مختلف التبليغات حسب المرسل، وذلك لغرض الاستغلال والمعالجة الجيدة للتبليغات.

أمام هذه المعلومات التي قد تخيف المستخدمين وتجعلهم يمتنعون عن التبليغ، تلتزم المديرية العامة للأمن الوطني بـ "تشفير المعطيات المرسلة عن طريق بروتوكول (HTTPS) خلال الإرسال واستعمالها لغرض الحفاظ على سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات، كما أن المعطيات المدونة في قاعدة البيانات لا يتم مشاركتها مع أي جهة خارجية". (الشرطة الجزائرية، 2024)

كما يؤكد مطوّر البرامج أنّ هذا التطبيق لا يشارك بيانات المستخدمين مع شركات أو مؤسسات أخرى، كما يتم تشفير البيانات أثناء النقل من خلال اتصال آمن، غير أنه من غير الممكن حذف البيانات بعد

إدخالها ولا يوفّر مطوّر البرنامج طريقة لطلب حذف البيانات، فيما تم تنزيل هذا التطبيق على متجر المشتريات أكثر من 100 ألف مرة ويعود تاريخ إصداره إلى 13 ماي 2018. (غوغل بلاي، 2025) وتشير آخر الإحصائيات المتوفرة إلى تسجيل المديرية العامة للأمن الوطني أزيد من 19 ألف بلاغ عبر تطبيق "ألو شرطة"، خلال سنة 2023. (الشروق أونلاين، 2024)

بالتالي، تم تصميم التطبيق الخاص بالتبليغ "ألو شرطة" من قبل مهندسي الأمن الوطني ليتم وضعه تحت تصرف المواطنين لإخطار مصالح الأمن، سواء كان المبلغ ضحية أو شاهدا عليها، مع ضمان الحفاظ على سرية بياناته. (ل، 2024)

2. موقع "طريقي" الخاص بالإعلام المروري للدرك الوطني

أطلقت القيادة العامة للدرك الوطني في 03 نوفمبر 2017، تطبيقا الكترونيا متاحا على Play Store لـ Google باللغتين العربية والفرنسية يحمل اسم (tariki mobile)، بهدف الوصول الى أكبر عدد ممكن من المستخدمين وجمع مختلف الملاحظات والاقتراحات، بخصوص جميع الأمور الخاصة بالتبليغ أو الاستفسار أو طلب المساعدة، من خلال إتاحة إمكانية تحديد مواقع المتصلين بالتطبيق عن طريق احداثيات الموقع الجغرافي (GPS).

التطبيق لم يعرف رواجاً كبيراً، ما جعل قيادة الدرك الوطني تطلق صفحة الإعلام المروري "طريقي" على فايسبوك بتاريخ 29 أبريل 2019، لغرض :

- عرض معلومات حول حالة شبكة الطرقات وكذا الأحوال الجوية.
- وضع قناة اتصال إضافية للوصول إلى المعلومة المرورية وجعلها في متناول المواطنين.
- إشراك المواطنين في الوقاية والأمن المروري من خلال مشاركة المعلومات التي تخص حالة الطرقات. (وزارة الدفاع الوطني، 2025)

تتيح الصفحة حصراً التبليغ عن المخالفات المرورية والمناورات الخطيرة عبر خدمة ميسنجر، من خلال التواصل المباشر مع إدارة الصفحة، بإرسال رسائل مختلفة، نجدة أو تقديم معلومة حول سلوكيات متهورة لمستعملي الطريق، ويتطلب الأمر تقديم معلومات دقيقة تخص المركبة، رقم لوحة التسجيل، مكان المخالفة والاتجاه الذي تسلكه. (طريقي، 2024)

أما بخصوص شروط الأمان والخصوصية، تؤكد قيادة الدرك الوطني أن هوية المبلغ تبقى سرية ومصونة، حيث يتم التعامل مع المعطيات بكل تحفظ ومسؤولية، فيما تشير الإحصائيات الرسمية إلى تسجيل ما بين 10 و 15 ألف بلاغ يوميا على صفحة طريقي.

كما توفر قيادة الدرك على موقعها الالكتروني خدمة بالعربية والفرنسية في نافذة "الدرك الوطني: شكوى مسبقة ومعلومات عن بعد".

عند النقر في خانة معلومات يتم إطلاع المستخدم على شروط الاستعمال، فيما توجد عبارة "بإمكانك إرسال معلومات أو التبليغ عن أية جريمة مهما كان نوعها بغرض المساهمة في حفظ النظام والأمن العمومي"، بعد قبول شروط الاستعمال يتم توجيه المستخدم نحو نافذة جديدة تتضمن معلومات عن المكان، الولاية والبلدية والمكان بالضبط، ثم نافذة جديدة، تتضمن معلومات عن الأحداث، وخانة تتضمن نوعية الحدث، تقترح 17 نوعاً من الخدمات مع خيار آخر يتم فيه كتابة الموضوع إن كان خارج التصنيفات الموضوعية سلفاً، ثم نجد خانة لتاريخ الحدث، فمكان لكتابة تفاصيل الحدث، ثم إرسال المعلومات بعد إنهاء عملية إدخال جميع البيانات المطلوبة. (وزارة الدفاع الوطني، 2025)

3. الصورة والخصوصية في البيئة الرقمية - نظرة قانونية

يولي المشرع الجزائري اهتماما بالغاً لحماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد وكذا يحميهم من أي سوء استخدام لصورهم في الأماكن العامة ونشرها للجمهور، من خلال جملة من المواد القانونية المتضمنة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

أمام انتشار الاستخدام الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر أصبحت الصور والفيديوهات محل تناقل واسع من قبل مستخدمي الشبكات الاجتماعية بما يشكله ذلك من انتهاك للحياة الخاصة للأفراد مهما كانت مكانتهم الاجتماعية أو مسؤولياتهم، لذلك بادر المشرع الجزائري بإجراء تعديلات على بعض القوانين لضمان تغطية جميع مواطن القصور في التعامل القانوني مع جميع الحالات الممكنة في هذا الإطار، ومن ذلك التعديل الذي طال قانون العقوبات من خلال القانون رقم 06-24 المؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق لـ 28 أبريل 2024 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، حيث جاءت المادة 26 لتراجع العقوبات والحالات التي يتم فيها التقاط ونشر الصور والفيديوهات سواء كان الفعل في مكان خاص أو عام، حيث تم تحرير المادة 333 مكرر 4 على نحو يتم فيه تسليط عقوبة بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج على كل من التقط أو تحصل على صور أو فيديوهات أو رسائل إلكترونية أو أي معلومات خاصة لأي شخص بأي طريقة كانت، وقام بإذاعتها أو نشر محتواها أو هدد بذلك دون إذنه أو رضاه.

كما أشارت نفس المادة إلى عقوبة بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى سبع (7) سنوات، لكل من يستعمل صوراً إلكترونية للغير أو يقوم بتحويلها أو نقلها أو نسخها أو نشرها قصد الإضرار به، وهنا يمكن اعتبار إقدام أي مستخدم لشبكات التواصل الاجتماعي، مثلاً، على إعادة نشر أو مشاركة أو نقل أي صورة أو فيديو لشخص أو جماعة، وهو ما يتم عادة على الشبكات الاجتماعية. (قانون العقوبات، 2024)

انتشار استخدام مقاطع الفيديو التي توثق حوادث وجرائم على مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر فتح نقاشاً مجتمعياً وقانونياً، حيث بادر النائب في المجلس الشعبي الوطني، رابح جدو، بطرح سؤال شفوي على وزير العدل، لطفي بوجمعة، حول ضرورة اعتماد هذه الفيديوهات كأدلة أمام القضاء، وجاء الرد الكتابي للوزير في وثيقة رسمية مؤرخة بتاريخ 16 أبريل 2025، اطلع عليها الباحث، تناولت التوضيحات التالية: (وزير العدل، 2025)

■ بالنسبة لحماية الحياة الخاصة للأفراد:

- استغلال فحوى الفيديوهات التي تثبت وقائع إجرامية كدليل أمام الجهات القضائية موقوف على مدى مشروعية هذه الفيديوهات.
- المشرع أولى عناية خاصة لحماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد وكل انتهاك لهذه الخصوصية معاقب عليه بموجب القانون، إذ تنص المادة 303 مكرر من قانون العقوبات، على أنه يعاقب بالحبس لمدة قد تصل إلى 3 سنوات وبغرامة قد تصل إلى 300.000 دج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت وذلك بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية بغير إذن صاحبها أو رضاه، وكذا التقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص بغير إذن صاحبها أو رضاه.
- تم تجريم الأفعال التي تنطوي على الاحتفاظ بهذه التسجيلات، حيث تنص المادة 303 مكرر 1 من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة 303 مكرر كل من احتفظ أو وضع أو سمح بأن توضع في متناول الجمهور أو الغير أو استخدم بأي وسيلة كانت التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر.

- المشرع أورد استثناءً على عدم مشروعية التصوير في الأماكن الخاصة، فبموجب المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية يُجاز وضع الترتيبات التقنية دون موافقة المعنيين من أجل التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية في أماكن خاصة أو عمومية أو التقاط صور الشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص وذلك بموجب إذن من وكيل الجمهورية إذا اقتضت ضرورات التحري في الجريمة المتلبس بها أو في التحقيق الابتدائي في بعض الفئات من الجرائم مثل جرائم المخدرات والإرهاب والفساد وغيرها.

- الفيديوهات التي يتم تصويرها في أماكن خاصة بغير إذن صاحبها، مخالفة للقانون لما تتضمنه من مساس بحرمة الحياة الخاصة للأفراد، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتمادها كأدلة أمام القضاء بينما إذا تم التصوير بإذن من السلطة القضائية طبقاً لأحكام المادة 65 مكرر 5 السالف ذكرها، فيجوز استغلالها كأدلة كون هذه المادة تضيي عليها طابع المشروعية.

■ بالنسبة للفيديوهات التي يتم تصويرها في أماكن عامة:

- التصرف فيها يكون على حسب الحالة، فإذا كانت هذه المقاطع ملتقطة في أماكن عمومية بموجب كاميرات مراقبة عمومية، كتلك المثبتة على مستوى محاور الطرقات والطرق السريعة، فيمكن الاعتماد عليها كدليل إثبات، كون هذه الكاميرات يتم استغلال محتوياتها من خلال قاعات مراقبة تابعة لمصالح الأمن الوطني والدرك الوطني.

- بالنسبة للمقاطع الملتقطة في أماكن عمومية بموجب كاميرات مراقبة مرخص لها قانوناً، سواء مثبتة من طرف أشخاص أو مؤسسات، فيمكن الاعتماد عليها أيضاً كدليل إثبات بعد إفراغ محتوياتها من طرف الضبطية القضائية المختصة في دعامة الكترونية.

- إذا كانت هذه المقاطع ملتقطة من طرف كاميرات مراقبة غير مرخص لها قانوناً، أو ملتقطة من خلال كاميرات فردية على غرار كاميرا جهاز تلفون وغيرها، ففي هذه الحالات لا يمكن الاعتماد عليها كدليل إثبات لعدم مشروعيتها كون الدستور والقانون يحميان حرمة الحياة الخاصة فضلاً عن أنه لا يمكن التأكد من عدم التلاعب بهذه المقاطع أو تعديلها أو تغييرها، خصوصاً مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- هناك استثناء، يشمل جرائم حددها المشرع على غرار جرائم المخدرات وغيرها، إذ يمكن بعد إذن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق القيام بالتقاط الصور والفيديوهات للأشخاص دون علمهم أو رضاهم واستعمالها كأدلة إثبات.

- استخدام الدلائل والقرائن والأدلة المقدمة أمام القضاء تخضع للسلطة التقديرية للقاضي، ماعداً في الأحوال التي ينص فيها القانون على غير ذلك، تطبيقاً لأحكام المادة 212 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية، مشيراً إلى أن تفسير القواعد القانونية المذكورة في المنازعات المطروحة، من صلاحيات الجهات القضائية التي تمارسها تحت رقابة المحكمة العليا، وبالتالي فإن أي تفسير آخر صادر عن جهات أخرى لا يلزمها في شيء.

من خلال هذا العرض، يمكن القول إن نشر وتداول صور وفيديوهات الأحداث والانتهاكات والجرائم التي يكون الفضاء العام مسرحاً لها على مواقع التواصل الاجتماعي فعل مجرم قانوناً، وهذه المواد المصورة والفيلمية لا يمكن اعتبارها أدلة أمام العدالة، غير أن عديد القضايا انطلقت فيها التحقيقات من تداول فيديوهات على الشبكات الاجتماعية بعد تحولها إلى قضايا رأي عام، وتم النطق في بعضها بأحكام قضائية فورية أو مباشرة الإجراءات القضائية اللازمة في أخرى، وهنا تبرز قوة المجال العام الافتراضي الذي سمح للجمهور بالمشاركة في تحقيق العدالة كفعل مواطني وديمقراطي، كرس رقابة الكثرة على القلة.

الوضع في الجزائر قد يكون مختلفا في الأنظمة القانونية المقارنة، إذ مع تزايد وسائل المراقبة من كاميرات وأجهزة الرصد والساتل وكاميرات الموبايل، صار من شبه المستحيل الحفاظ على خصوصية المرء في العلن وفي الأماكن العامة، ويرى البعض أن ما يحدث من مواقف في الأماكن العامة ويتم نقلها أو تصويرها عبر كاميرات الموبايل ومن ثم تحميلها على اليوتيوب، لا تمنعه قوانين العديد من دول العالم، كما حدث في حكم العديد من قضايا رفعها أشخاص تم تصويرهم بمواقف مضحكة أو مذلة في العلن، وتم تداولها في المحاكم الأمريكية، وقد أفضت جل الأحكام القضائية إلى أن التجمع في الأماكن العامة هو حق للجميع، وأن ما قد يحدث في مكان عام لا تنطبق عليه أحكام الخصوصية، فالتصوير والتجسس على شخص في منزله يعتبر انتهاكاً لخصوصيته، ولكن التصوير في الأماكن العامة لا تعتبره العديد من المحاكم انتهاكاً لتلك الخصوصية، مع الانتباه إلى كون تلك القوانين قيد التطور مع كل حالة تطرح في المحاكم، وأنها تختلف من بلد لبلد، فالتصوير في الوطن العربي يحتاج لرخصة خاصة وموافقة رسمية حتى في الأماكن العامة. (المقدادي، 2013)

□. عرض وتحليل البيانات الكمية

الجدول 2: يمثل توزيع العينة على الشهور

الشهر	التكرار
جانفي	3
مارس	5
أفريل	3
ماي	3
جوان	3
جويلية	2
أوت	8
سبتمبر	12
أكتوبر	9
نوفمبر	6
ديسمبر	4
المجموع	58

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أن عينة الدراسة كانت موزعة على أحد عشر شهرا، ما عدا شهر فيفري الذي لم يرصد فيه الباحث أي بيان صادر عن جهة أمنية أو قضائية، كما يظهر توزيع القضايا المعالجة متقاربا في عشرة أشهر ما بين قضيتين و 9 قضايا، ما عدا شهر سبتمبر الذي سجلنا فيه 12 قضية.

الجدول 3: يمثل توزيع العينة على الولايات

الولاية	التكرار	النسبة
الجزائر	26	44,8 %
وهران	5	8,6 %
البليدة	4	6,9 %
مستغانم، قسنطينة، سطيف، أم البواقي، عنابة، بومرداس	2 في كل ولاية	20,7 %
عين تيموشنت، الأغواط، تيبازة، وادي سوف، معسكر، المدية، سكيكدة، باتنة، تيارت، البويرة، سيدي بلعباس	1 في كل ولاية	19 %
	58	100 %

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول تصوير الفيديوها الخاصة بمختلف الجرائم على مستوى 20 ولاية جزائرية، تصدرت فيها الجزائر العاصمة قائمة الولايات الأكثر نشرا لفيديوها الجرائم بنسبة عليا بلغت 44,8 %، تليها ولاية وهران بنسبة 8,6 %، فولاية البليدة بنسبة 6,9 %، ثم ظهرت ست ولايات تم فيها نشر فيديو اثنين في كل ولاية بنسبة إجمالية بلغت 20,7 %، وفي الأخير نجد 11 ولاية عرفت نشر فيديو واحد في كل منها بنسبة إجمالية بلغت 19 %.

الجدول 4: يمثل أنواع الجرائم في عينة الدراسة

النسبة	التكرار	
29 %	20	جرائم الأمن المروري
13 %	9	عصابات الأحياء
14,5 %	10	السرقه
2,9 %	2	مخالفة الآداب العامة
18,8 %	13	الاعتداء الجسدي
15,9 %	11	الاعتداء بسلح أبيض
2,9 %	2	نشر خطاب التمييز والكراهية
1,5 %	1	تحريض كلب
1,5 %	1	المضاربة
100 %	69	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أن جرائم الأمن المروري جاءت في صدارة الجرائم المتداولة في الفيديوها المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي بأعلى نسبة بلغت 29 %، تليها جرائم الاعتداء الجسدي وباستعمال السلاح في الفضاءات العامة بنسبتي 18,8 % و 15,9 % على التوالي، ثم في المرتبة الرابعة تظهر جرائم السرقة بنسبة 14,5 %، فنشاط عصابات الأحياء بنسبة 13 %، فيما تأتي باقي الجرائم في المراتب الأخيرة بنسب لم تتجاوز 2,9 %.

الجدول 5: يمثل الجهة مصدر البيانات الرسمية

النسبة	التكرار	
12 %	7	مؤسسة قضائية
43,1 %	25	أمن ولائي
38 %	22	درك مقاطعة
1,7 %	1	المديرية العامة للأمن الوطني
5,2 %	3	القيادة العامة للدرك الوطني
100 %	58	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول أن أغلب البيانات التي صدرت بخصوص تداول فيديوها الجرائم على مواقع التواصل الاجتماعي كانت من جهات أمنية وقضائية، حيث تصدرت بيانات مصالح الأمن الولائي القائمة بنسبة 43,1 %، تليها مصالح الدرك الوطني للمقاطعات والفرق الإقليمية في المرتبة الثانية بنسبة 38 %، فيما احتلت المؤسسات القضائية من محاكم ومجالس قضاء المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 12 %، في حين نجد بيانات القيادة العامة للدرك الوطني في المرتبة الرابعة بنسبة 5,2 %، وأخيرا بيانات صادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني بنسبة لم تتجاوز 1,7 %.

يعكس هذا الجدول مدى فاعلية الاستجابة المؤسساتية من خلال مختلف المؤسسات الأمنية والقضائية، حيث تبرز المؤسسات الأمنية على المستوى الولائي في المقدمة في احترام واضح لمبدأ اللامركزية في التسيير، حيث تعالج القضايا التي أثارها الفيديوهات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الجهات المحلية والإقليمية المختصة من خلال التحقيق الابتدائي، وبعدها تبرز المؤسسات القضائية التي تتدخل مباشرة عندما تتحول الأحداث إلى قضايا رأي عام وتتطلب صرامة في حسم النقاش والجدل المتولد في المجال العام الافتراضي.

كما نجد حالات قليلة تتدخل فيها المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العامة للدرك الوطني، عندما يتعلق الأمر باعتداءات جماعية تثير الرأي العام، ما يستدعي تدخلا على أعلى مستوى لتهدئة الرأي العام الذي يستهجن مثل هكذا ممارسات تقوض النظام العام في المجتمع.

أما بخصوص فتح تحقيق حول اعتداء مزعوم على أحد المواطنين من طرف أعوان للدرك داخل إحدى المقرات الأمنية، فقد جاء بيان القيادة العامة للدرك لحماية سمعة هذه المؤسسة، حيث يُشير مابوي (Mawby) في أحد أبحاثه إلى أن "كل حدث يُشكك في نزاهة الشرطة وكفاءتها، مثل سوء انضباط شرطة النظام العام أو السلوك العنصري المزعوم، من شأنه تقويض شرعية الشرطة، فيما يرى كل من غوفمان (Goffman) و غولدسميث (Goldsmith)، أن أية صور تُظهر تجاوزات من جانب الشرطة بسبب الفساد أو الإهمال قد تؤدي إلى تشويه سمعة ومصداقية الضباط الأفراد بشكل دائم، وإلى وصم مؤسسات الشرطة ككل. (Adorjan and Ricciardelli, 2021))

الجدول 6: يمثل مصير القضايا المتداولة على فايسبوك

النسبة	التكرار	
84,5 %	49	إحالة على القضاء
1,7 %	1	أحكام قضائية
6,9 %	4	الحبس المؤقت
1,7 %	1	التحقيق
3,5 %	2	عقوبات إدارية وتحرير مخالفات
1,7 %	1	إيداع بمستشفى الأمراض العقلية
100 %	58	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال أرقام الجدول أن أغلب القضايا انتهت في أروقة المحاكم بنسبة إجمالية بلغت 94,8 %، منها 49 قضية أحيلت على القضاء، و4 حالات تم فيها إيداع المتهمين الحبس المؤقت وحالة واحدة في التحقيق، وهذا عند صدور بيانات الجهات القضائية والأمنية المختصة، فيما نجد العقوبات الإدارية وتحرير المخالفات في مرتبة لاحقة بنسبة 3,5 %، فيما تم تسجيل حالة شابة تم إيداعها في مستشفى للأمراض العقلية بنسبة 1,7 %.

بلغة أدق، 55 قضية من أصل 58 تم إحالتها على العدالة وهو رقم كبير يعكس جسامة المخالفات والجرائم المرتكبة، والتي تم توثيقها من قبل مواطنين عاديين وفروا لجهاز العدالة أدلة أولية ومارسوا ضغطا رقميا لتحقيق تفاعل الجهات الرسمية.

الجدول 7: يمثل مصدر الفيديوهات المتداولة

النسبة	التكرار	
65,6 %	38	تصوير مواطنين
17,2 %	10	تصوير المتهمين
8,6 %	5	تصوير الضحايا
8,6 %	5	كاميرات مراقبة
100 %	58	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال أرقام الجدول أن تصوير الفيديوهات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل المواطنين كان على رأس قائمة الأطراف التي تصور الجرائم بنسبة 65,6 %، يليها تصوير المتهمين لضحاياهم بنسبة 17,2 %، ثم نجد تصوير الضحايا أنفسهم للمتهمين وصور كاميرات المراقبة بنفس النسبة التي بلغت 8,6 %.

يمكن تفسير بروز المواطنين العاديين كأول مصدر لتوثيق الجرائم في الفضاء العام بتنامي دور الرقابة المجتمعية الرقمية مقابل هاجس الخوف الذي يرافق عملية التبليغ في الواقع أو التدخل جسديا لتوقيف المتهمين أو الجناة، حيث تحافظ البيئة الرقمية على هويات موثقي الفيديو خصوصا وأنها تنشر على صفحات فايسبوكية مليونية وليس باسم أشخاص معروفين الهوية.

عند دراسة الشبكات الاجتماعية كمجال عام، فإن معايير تكون المجال العام كما حددها هابرماس، والتي تضمنت التفاوض عن المنزل الاجتماعية للمشاركين في النقاش، ومراعاة الصالح العام، واحتواء الجميع، تتحقق إلى حد كبير على تلك الشبكات، وهو ما يتجلى في إمكانية دخول الأفراد لتلك المواقع عن طريق هويات افتراضية غير مماثلة لشخصيتهم الحقيقية، فالفضاء الاجتماعي للإنترنت خال تماما من الاستبداد، ومن أي قواعد أو سبب حقيقي للخوف أو لظهور تحيز وإجحاف بسبب الجنس أو العرق أو السلطة والقوة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية. (زكي، 2014)

كما يبرز في خمس قضايا عنصر المتهمين أو الفاعلين الذين قاموا بتصوير جرائمهم وتوثيقها، وهو شكل من أشكال التباهي بالجريمة (Self-Incrimination)، فيما يعرف بـ "انتحار الرقمية"، ففي علم الجريمة، يمكن فهم ذلك كنوع من "البحث عن المكانة" داخل الفضاء الرقمي، حيث يوثق المجرم فعله للتباهي، فيتحول الفيديو من أداة "شهرة" إلى "دليل جنائي" من وجهة نظر قانونية.

أما تصوير الضحايا للمتهمين أثناء وقوع الجريمة فهو يمثل شكلا من أشكال الاستنجاد الرقمي طلبا للعدالة السريعة، في ظل وجود صورة نمطية سلبية على تمثلي القضايا في العدالة وبطيء الإجراءات، حيث يبحث الضحية عن شرعية الرأي العام الرقمي للضغط على العدالة لمعاقبة الجناة.

عموما، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية ولاستعراض الذات في المجال العمومي، فقد كانت وسائل الإعلام تأتي بالعالم إلى الفضاء الذاتي للأفراد واليوم يحدث العكس، فالميديا الجديدة سمحت بأن تكون نافذة يطل عبرها الناس على عوالم الآخرين الذاتية. (الحمامي، 2012)

يظهر الجدول أيضا وجود فيديوهات التقطتها كاميرات المراقبة التي تكون عادة مرخصة، ولكن صورها ممنوعة من التداول أمام الجمهور الواسع، وهذا تحدي صارخ للقوانين، خصوصا وأن التعرف على

صاحب كاميرا المراقبة يكون أمرا سهلا عند مشاهدة الفيديو، ففي سبيل بسط حماية أكبر للحق في الخصوصية ضد مساس كاميرات المراقبة بها، قد جرم المشرع الجزائري استغلال تسجيلات كاميرات المراقبة من خلال نص المادة 303 مكرر 1 من قانون العقوبات، التي نصت على معاقبة كل من احتفظ أو وضع أو سمح بأن توضع في متناول الجمهور أو الغير أو استخدم بأي وسيلة كانت الصور المتحصل عليها بواسطة أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر من القانون، حيث يقصد بعبارة "الوضع في متناول الجمهور" إذاعة أو نشر أو إظهار تسجيلات الصور للجمهور ويتحقق الوضع في متناول الجمهور بتمكين عدد غير محدود من الناس من الاطلاع على فحوى الصور الملتقطة. (فرحة وبن يوسف، 2022)

الجدول 8: يمثل العنصر المحرك للتحقيقات الأمنية والقضائية

النسبة	التكرار	
82,6 %	48	التحرك بعد تداول فيديو
13,9 %	8	التحرك بعد تداول فيديو وتلقي مكالمة على الرقم الأخضر
3,5 %	2	التحرك بعد تداول فيديو وتلقي رسالة على فايسبوك
100 %	58	

المصدر: من إعداد الباحث

يكشف الجدول أن الأغلبية الساحقة من القضايا التي تمثل عينة الدراسة تم مباشرة التحقيق فيها ومعالجتها من طرف المؤسسات الأمنية والقضائية المختصة بعد تداول فيديوهات الجرائم على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة عليا بلغت 82,6 %، فيما بدأت التحقيقات في قضايا أخرى بعد تداول مقاطع فيديو وتلقي مكالمات على الرقمين الأخضرين للشرطة والدرك الوطني، في نفس الوقت، بنسبة 13,9 %، فيما بلغت نسبة القضايا التي تم مباشرة معالجتها من قبل الجهات المختصة بعد تداول فيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي وتلقي بلاغات على حسابات الفايسبوك لجهاز الأمن والدرك الوطنيين، بلغت 3,5 %.

من مزايا صحافة المواطن، المساهمة في عملية التغير الاجتماعي، حيث نظرت العديد من الأدبيات إلى صحافة المواطن على أنها من أبرز عوامل التغير الاجتماعي، فالنشر الصحافي وشهود العيان والتصوير والفيديوهات تلعب دورها في عمليات الضغط على صانع القرار، بالشكل الذي قد يصل فيه الأمر إلى تغير المجتمع وخصوصا المجتمع المحلي. (زكي، 2014)

□. النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة أن توثيق الجرائم داخل المجال العام الرقمي يتميز بالانتظام الزمني والتوزيع الواسع، حيث امتد عبر معظم أشهر السنة، مع تسجيل تركيز نسبي في بعض الفترات، ما يدل على أن التوثيق الرقمي لم يعد ممارسة ظرفية، بل نشاطاً مستمراً يعكس تحوّل المجال العام الرقمي إلى فضاء دائم للمراقبة.
- من حيث البعد المجالي، غطّت الفيديوهاات عيّنة واسعة من الولايات، مع تركّز ملحوظ في المناطق الحضرية الكبرى، خاصة العاصمة، وهو ما يعكس العلاقة بين كثافة الاستخدام الرقمي، والفضاء الحضري، وتنامي المراقبة السينوبتيكية.
- بيّنت نتائج التحليل أن المواطنين يميلون إلى التوثيق المرئي للجرائم التي تمسّ النظام العام بشكل واضح، وعلى رأسها جرائم الأمن المروري والاعتداءات الجسدية والسرقات.
- كشفت الدراسة أن المواطنين العاديين يشكّلون المصدر الرئيس لفيديوهاات توثيق الجرائم، متقدمين على الضحايا والجنّة أنفسهم وكاميرات المراقبة، ويؤكد هذا المعطى بروز الرقابة المجتمعية الرقمية كآلية بديلة عن التبليغ التقليدي، في ظل ما يوفره الفضاء الرقمي من حماية نسبية للهوية، وانتشار واسع للمحتوى عبر الصفحات الجماهيرية.
- أظهرت النتائج أن تداول فيديوهاات الجرائم داخل المجال العام الرقمي أسهم في تحفيز استجابة مؤسساتية واضحة، تمثلت أساساً في فتح تحقيقات، وتدخلات ميدانية، وإحالة أغلب القضايا على العدالة، كما برز الدور المحوري للمؤسسات الأمنية على المستوى المحلي والولائي، بما يعكس فاعلية اللامركزية في التعامل مع القضايا المثارة رقمياً، في حين يظهر تدخل الجهات المركزية في القضايا ذات الطابع الوطني أو التي تثير رأياً عاماً واسعاً، ويؤكد ذلك أن السينوبتيكون الرقمي يمارس ضغطاً فعلياً على المؤسسات للحفاظ على الشرعية والموثوقية.
- خلصت الدراسة إلى أن ممارسة توثيق الجريمة داخل المجال العام الرقمي تثير إشكالات قانونية وأخلاقية معقّدة، تتعلق أساساً بانتهاك الخصوصية، المساس بقرينة البراءة، وتداول تسجيلات كاميرات المراقبة خلافاً للنصوص القانونية، كما يبرز التوتر بين منطق المساءلة الرقمية ومتطلبات الضبط القانوني، بما يستدعي ضرورة تأطير هذه الممارسات تشريعياً وتنظيمياً دون المساس بحق المجتمع في الإعلام والمساءلة.
- أبرزت نتائج الدراسة أن التفاعل مع محتويات توثيق الجريمة داخل المجال العام الرقمي لا يسير بنسق ثابت، بل يتسم بالتذبذب تبعاً لطبيعة الجريمة وحدّتها الرمزية، فقد حظيت الفيديوهاات التي توثق جرائم السرقة والاعتداءات باستخدام الأسلحة البيضاء بمعدلات مشاهدة مرتفعة، بلغت في بعض الحالات ملايين المشاهدات، وهو ما يعكس انجذاب الجمهور إلى المحتويات التي تتسم بالعنف البصري والجسامة الإجرامية، وقدرتها على إثارة الانتباه وصناعة الصدمة داخل الفضاء الرقمي.
- كما أظهرت النتائج أن الأيقونات والرموز التعبيرية كانت الشكل الأكثر استخداماً في التفاعل، مقارنة بالتعليقات والمشاركات، نظراً لبساطتها وسهولة استخدامها، وهو ما يشير إلى هيمنة التفاعل السريع والانفعالي على حساب النقاشات المكتوبة المتعمقة، في المقابل، مثّلت التعليقات المكتوبة فضاءً للتعبير عن المواقف

والاتجاهات، سواء بالتأييد أو الرفض أو الحياد، بما يجعلها مؤشرًا نوعيًا على تشكّل الرأي العام الرقمي حول القضايا الأمنية المثارة.

- أما مشاركة الفيديوها، فقد ظلّت محدودة نسبيًا مقارنة بعدد المشاهدات، وهو ما يمكن تفسيره بتردد المستخدمين في إعادة نشر محتويات قد تحمل أبعادًا قانونية أو أخلاقية، أو باعتقادهم أن المحتوى قد بلغ درجة عالية من الانتشار دون الحاجة إلى إعادة مشاركته.

- وفي سياق موازٍ، أوضحت الدراسة وجود تطبيقي "ألو شرطة" وصفحة وموقع "طريقي" التابعين لقوات الأمن الوطني والدرك الوطني، ما يعكس محاولات استيعاب التحول الرقمي وتوجيه طاقات المراقبة المجتمعية نحو قنوات قانونية مضبوطة، بدل تركها تنفلت داخل فضاءات التواصل الاجتماعي.

- من الزاوية القانونية، أظهرت الدراسة أن المشرع الجزائري شدّد على تجريم نشر وتداول الصور والفيديوها التي تمس بالحياة الخاصة للأفراد، سواء التقطت في أماكن خاصة أو عامة، مع توسيع دائرة المسؤولية لتشمل إعادة النشر والمشاركة، وقد أكد التعديل الأخير لقانون العقوبات أن أغلب الفيديوها المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لا تتمتع بالمشروعية القانونية التي تخول اعتمادها كأدلة أمام القضاء.

- في المقابل، كشفت الدراسة عن دور غير مباشر وحاسم لهذه الفيديوها في تحريك الدعوى العمومية، إذ شكّلت في أغلب الحالات منطلقًا لفتح التحقيقات بعد تحويلها إلى قضايا رأي عام، ويبرز هنا الدور المحوري للمجال العام الرقمي كوسيط ضغط رمزي، يمكّن المواطنين من ممارسة رقابة سينوبتيكية على الفاعلين، دون أن يحلّ محل المسار القضائي الرسمي.

□. خاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة أن المجال العام الرقمي لم يعد مجرد فضاء للتداول الرمزي أو التعبير الحر، بل أضحت ساحة فاعلة لإنتاج المراقبة الاجتماعية وبناء المساءلة العمومية، حيث أسهم توثيق المواطنين للجرائم في إعادة توزيع أدوار الفاعلين داخل الفضاء العمومي، وانتقل الجمهور من موقع المتلقي إلى موقع المشارك في ضبط الانحراف وكشفه، وقد عكست هذه الممارسة تحولًا في منطق السلطة الرمزية، تجلّى في بروز نمط سينوبتيكي تقوم فيه الكثرة بمراقبة القلة، داخل فضاء اتصالي مفتوح تحكمه آليات الانتشار والتفاعل والضغط الجماعي.

في المقابل، أظهرت النتائج أن هذا التحول لا يخلو من تناقضات سوسيولوجية واتصالية، إذ يتقاطع منطق المشاركة والمراقبة المجتمعية مع مخاطر الوصم الاجتماعي، وانتهاك الخصوصية، وتسييس الانفعال الجماعي، ما يضع المجال العام الرقمي أمام حدود جديدة بين فعل المواطنة المشروع والانزلاق نحو العدالة الشعبوية، كما كشفت الدراسة أن الاستجابة المؤسساتية، رغم تفاعلها مع هذا الضغط الرقمي، ما تزال تسعى إلى إعادة ضبطه داخل أطر قانونية ومؤسسية تقليدية.

انطلاقًا من ذلك، تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية تُعنى بسوسيولوجيا الانفعالات الرقمية، وبناء الشرعية داخل الفضاءات الشبكية، وتحولات العلاقة بين الدولة والجمهور في سياق المراقبة

الرقمية التشاركية، إضافة إلى دراسات مقارنة حول تمثيلات الفاعلين المؤسستيين لصحافة المواطن وحدود إدماجها في أنساق العدالة المعاصرة.

الإحالات والمراجع:

• المؤلفات:

- جبيري، ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ط1، (قسنطينة: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 188.
- المقدادي، خالد غسان يوسف، ثورة الشبكات الاجتماعية، ط1، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص 84.
- المقدادي، خالد غسان يوسف، ثورة الشبكات الاجتماعية، ط1، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص 88.
- صادق، عباس مصطفى، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، ط1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008)، ص 183.
- الحمامي، الصادق، الميديا الجديدة: الإيستمولوجيا والإشكاليات والسياقات، ط1، (تونس: المنشورات الجامعية بمنوبة، 2012)، ص 245.
- عبيد، حسن إسماعيل، سوسيولوجيا الجريمة، (لندن: شركة ميدلات، 1993)، ص 97.
- قياتي، عاشور، المجال العام من الواقع الفعلي إلى الفضاء الرقمي: تشكيل البنية والتحويلات، دط، (الرياض: شركة آفاق المعرفة للنشر والتوزيع، 2022)، ص ص 155، 156.
- Gripsrud Jostein , Hallvard Moe, The digital public sphere, Challenges for media policy,(Sweden: Nordicom, , 2010).p29.

• المقالات:

- لمريزي، جميلة؛ حبة، وديعة، «قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري»، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 7، 2014، ص 173.
- سامية، عزيز؛ عيسوي، مازيا، «الجريمة من منظور سوسيولوجي: الأسباب والآثار»، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 129.
- بن عميروش، فريدة؛ لمشوشني، مبروك، «الإعلام الجديد والمجال العام الافتراضي: دراسة في المفهوم والأطر النظرية»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص ص 593-615.
- زكي، وليد رشاد، «صحافة المواطن عبر الإنترنت: دراسة على ضوء سيميولوجيا الصورة»، مؤتمر الاتصال الرقمي في عصر التحويلات الاجتماعية: المسؤوليات والإمكانيات والتحديات، 2014، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات.
- عمر، حمزة عثمان، الشبكات الاجتماعية الإلكترونية، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد 2، 2012، ص ص 5-23.
- ل، فريال، ألو شرطة أقرب منك، مجلة الشرطة، العدد 157، 2024، ص 12.
- فرحة، عبد الرؤوف، القنني، بن يوسف، كاميرات المراقبة بين اعتبارات إثبات الجريمة وانتهاك الحق في الخصوصية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص ص 749-768.
- Papacharissi, Zizi, "The Virtual Sphere: The Internet as a Public Sphere," New Media & Society, Vol. 4, No. 1, 2002, pp. 9-27.
- Chang, Woo Young, "The Internet, Alternative Public Sphere and Political Dynamism: Korea's Non-Gaek Websites," The Pacific Review, Vol. 18, No. 3, 2005, pp. 393-415.
- Paulmayes, Warecen, "Unsettled Post-Revolutionaries in the Online Public Sphere," Journal of Social Issues in South East Asia, Vol. 24, No. 1, 2009, pp. 89-121.
- Doyle, Aaron, "Revisiting the Synopticon: Reconsidering Mathiesen's 'The Viewer Society' in the Age of Web 2.0," Theoretical Criminology, Vol. 15, No. 3, 2011, pp. 283-299.
- Adorjan, Michael & Ricciardelli, Rosemary, "Synoptic Prudentialism: The Police, Social Media, and Bureaucratic Resistance," Canadian Journal of Sociology, Vol. 46, No. 1, 2021, pp. 60-64.
- Trottier, Daniel, "Digital Vigilantism as Weaponisation of Visibility," Philosophy & Technology, Vol. 30, No. 1, 2017, pp. 55-72.
- Walsh, James P., "Watchful Citizens: Immigration Control, Surveillance and Societal Participation," Social & Legal Studies, Vol. 23, No. 2, 2014, pp. 237-259.
- Favarel-Garrigues, Gilles; Tanner, Samuel; Trottier, Daniel, "Introducing Digital Vigilantism," Global Crime, Vol. 21, Nos. 3-4, 2020, pp. 189-195.
- McSwete, O. C., The Challenge of Social Networks, Administrative Theory & Praxis, Vol. 31, No. 1, 2009, p. 96.

• مواقع الانترنت:

- Rosen, Jay (2008) 'A Most Useful Definition of Citizen Journalism 'PressThink: http://archive.pressthink.org/2008/07/14/a_most_useful_d.html (consulté le 12/11/2025).

- الشرطة الجزائرية (2024)، الشروط العامة لاستخدام «ألو - شرطة»، <https://url-shortener.me/ANFN> (تم الاطلاع عليه في 2025/12/23)
- الشروق أونلاين (2024)، الأمن الوطني: تسجيل أزيد من 19 ألف بلاغ عبر تطبيق «ألو شرطة»، <https://url-shortener.me/ANG0> (تم الاطلاع عليه في 2025/12/23)
- المديرية العامة للأمن الوطني (2024)، تطبيق Allo Chorta، <https://play.google.com/store/apps/details?id=allochorta.algeriepolice.dz> (تم الاطلاع عليه في 2025/12/23)
- وزارة الدفاع الوطني - الدرك الوطني (2024)، خدمة «طريقي»، https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/services/tariki/tariki_ar.php (تم الاطلاع عليه في 2025/12/23)
- طريقي (2024)، إشعار، <https://url-shortener.me/ANH3> (تم الاطلاع عليه في 2025/12/24)
- وزارة الدفاع الوطني- الدرك الوطني (2025)، شكوى مسبقة ومعلومات عن بعد، <https://ppgn.mdn.dz/> (تم الاطلاع عليه في 2025/12/24)
- قوانين:
- قانون رقم 06-24 المتضمن قانون العقوبات، 30 أبريل 2024، الجريدة الرسمية، رقم 30، 2024.